علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالنظام السياسي (قبل الثورة)

Title in English: The relationship of the Tunisian General Labor Union with the political system (before the revolution)

هواري عبد القادر [1]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة، kader197903@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/02/21 تاريخ القبول: 2024/03/11 تاريخ النشر: 2024/04/15

الملخص:

كان لظهور الاتحاد العام التونسي للشغل بصمة في تاريخ الحركة الوطنية التونسية إبان الفترة الاستعمارية وكان حاملا لراية المقاومة ضد المستعمر جنبا إلى جنب مع الحزب الحر الدستوري التونسي وقدم في سبيل ذلك عديد الشهداء. ومع استقلال تونس خاض الاتحاد معركة البناء على غرار كل الفواعل التونسية حيث ساعده في ذلك اتساع تمثيليته وتنامي عدد المنخرطين في صفوفه مما أدى مع مرور الوقت إلى مزاحمة السلطة الحاكمة في صنع القرار.

لقد تأرجحت علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل مع النظام السياسي التونسي في فترة حكم الرئيس "لحبيب بورقيبة" بين محاولة الاحتواء والتدجين . أما خلال حكم الرئيس "زين العابدين بن علي" فقد تمكن من تدجين الاتحاد العام التونسي للشغل واحتواء التنظيم النقابي الأعرق في البلاد والتضييق على قياداته وجعله يحصر سياسة العمل النقابي في الجانب المطلبي الذي لا يخرج عن إطار حدود الإمكانات الوطنية المتاحة.

كلمات مفتاحية: النظام السياسي، الاتحاد العام التونسي للشغل، العمل النقابي، المجتمع المدني.

Abstract:

The emergency of the Tunisian General Labor Union had an imprint on the history of the Tunisian national movement during the colonial period, and it carried the banner of resistance against the colonialists , along with the Tunisian Free Constitutional Party , and sacrificed many martyrs for

this . With the independence of Tunisia the Union fought the battle of construction like all Tunisian actors , as it was helped in this by the breadth of its representation and the high number of people involved in its ranks , witch over time led to competition with the ruling authority in decision-making.

The relationship of the Tunisian General Labor Union with the political regime during the rule of President HBIB BOURGUIBA oscillated between and attempt at containment and domestication . During the rule of President Zine El Abidine Ben Ali , he was able to domesticate the Union contain the oldest Union organization in the country, restrict its leaders, and make it limit the policy of Union work to the aspect of demands that does not go beyond the limits of the available national capabilities**.**

Keywords: The political system, the Tunisian General Labor Union, trade union work, Civil society**.**

المؤلف المرسل: هواري عبد القادر، kader197903@gmail.com

مقدمة:

شهدت تونس خلال فترة الاحتلال الفرنسي لها تأسيس عدد من منظمات المجتمع المدني التي كانت نتاج معاناة الشعب التونسي ومكوناته من استبداد السلطة الفرنسية وتمييز المعمرين على السكان الأصلين، مما دفع لظهور مختلف التنظيمات المجتمعية كالمنظمات الطلابية والدينية والحقوقية والنقابية وحتى أحزاب سياسية ، كان هدفها الأساس تحرير التراب التونسي من ربقة الاستعمار الفرنسي والمطالبة بحقوق المجتمع التونسي السياسية والاقتصادية والمهنية، ولعل أبرز تلك التشكيلات الحزب الحر الدستوري التونسي وكذا الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تأسس سنة 1946 بعد نضال كبير وخبرة اكتسبتها قياداته التي كانت تنشط ضمن الاتحادات النقابية الفرنسية وحتى الدولية .

يعتبر تأسيس نقابة عمالية في تونس مطلبا طبيعيا ومشرعا بالنظر لما كان يتعرض إليه العمال التونسيون من تهميش واستغلال إبان الحكم الاستعماري، لكن النضال النقابي بعد الاستقلال لم يتوقف

عن حفظ كرامة العامل التونسي بل استمر في الدفاع عن حقوقه المهنية والاجتماعية على أساس أنه جوهر العمل النقابي، لكن العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل مع النظام السياسي التونسي شهدت بدورها نوعا من المدّ والجزر خلال فترات حكم كل من الرئيسين " لحبيب بورقيبة" و " زين العابدين بن علي " على مدار أكثر من خمسة عقود من الزمن، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل حول طبيعة تلك العلاقة من خلال طرح الإشكالية الآتية : **ماهي طبيعة العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والنظام السياسي التونسي قبل ثورة 2011 ؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية وهي :

كيف تعامل نظام "بورقيبة" مع التنظيم النقابي حليف النضال ؟

ماهي ردود أفعال اتحاد الشغل حول سياسات نظام "بورقيبة" ؟

كيف تمكّن "نظام بن علي" من تدجين اتحاد الشغل ؟ وماهي أهم آلياته في ذلك ؟

فرضيات الدراسة:

كلما تمتع الاتحاد العام التونسي للشغل بحسن التنظيم الهيكلي والعددي كلما ازداد قوة في مواجهة النظام السياسي .

التزام اتحاد الشغل بتحقيق أهدافه المهنية تمكنه من النأي بنفسه عن أي صدام مع النظام السياسي .

خضوع قيادات اتحاد الشغل للسلطة السياسية في مقابل الحصول على امتيازات وراء انحسار دور الاتحاد.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على فاعل هام من فواعل المجتمع المدني المتمثل في نقابة عمالية.
- ابراز أدوار جديدة لأحد مكونات المجتمع المدني الذي يختلف في أهدافه عن بقية مكونات المجتمع المدني الأخرى.
- ابراز خصوصية تركيبة المجتمع المدني التونسي على خلاف مثيلاتها بالعالم العربي.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة نتبع المنهجية الآتية:

أولا/علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بنظام "لحبيب بورقيبة"(بين الاستقلالية ومحاولة الاحتواء):

1. **محاولات النظام السياسي لاحتواء الاتحاد.**
2. **تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية في استقلالية الاتحاد عن النظام السياسي.**
3. **تصاعد مواجهات الاتحاد ضد النظام السياسي ومحاولة التدجين.**

ثانيا/ علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بنظام "زين العابدين بن علي" (مرحلة الانحسار)

1. **الوضع السياسي العام في تونس.**
2. **مكانة ودور الاتحاد العام التونسي للشغل في ظل نظام " زين العابدين بن علي".**

أولا/علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بنظام "لحبيب بورقيبة"(بين الاستقلالية ومحاولة الاحتواء):

بالنسبة للاتحاد العام التونسي للشغل فإن نظام "الحبيب بورقيبة" اتبع تكتيكا مرحليا مختلفا حيث بدأ بإشراك قيادته في رسم الخطط المستقبلية للبلاد وتبنّت الحكومة الخطة الاقتصادية التي قدّمها "أحمد بن صالح" أمينه العام آنذاك ـ الذي تمّ تعيينه فيما بعد وزيرا واسع النفوذ ـ، وبذلك أمّن نظام "لحبيب بورقيبة" حياد النقابة، إن لم يكن قد ورّطها في سياسته الاقتصادية التي كانت تعتمد على التخطيط مثل العديد من دول العالم الثالث آنذاك بتشجيع من البنك الدولي وأمريكا1.

1. **محاولات النظام السياسي لاحتواء الاتحاد:**

لقد كان "أحمد بن صالح" الأمين العام للاتحاد يرى أن الحركة النقابية يجب أن تصبح أساس الدولة الديمقراطية فأراد أن يكون هذا الاتحاد أداة لتحرير الشعب تحريرا شاملا لذا أصبح الاتحاد الركيزة الأساسية للحزب الحر الدستوري الجديد وكانت آراء وطروحات زعيمه "أحمد بن صالح" مطابقة لآراء الحزب من حرية الحركة النقابية، إجبارية التعليم ومقاومة البطالة.

ونظرا لهذا التوافق بين الاتحاد والحزب الدستوري أصبحت تلك الحقبة حقبة انتساب كل قيادات الاتحاد إلى الهياكل الحزبية الرسمية والتفريط في استقلالية القرار النقابي وتأجيج الصراعات الشخصية والبحث عن المصالح الفردية ما ضمن قيادة أكثر طوعية للسلطة الرسمية الجديدة، فكثرت المؤتمرات الرسمية العادية والاستثنائية والتنصيب والعزل بعيدا عن هياكل الاتحاد وقواعده بل إن السلطة الحاكمة كانت هي المتصرف الأول في شؤون الاتحاد2.

وانعقد غداة الاستقلال المؤتمر السادس للاتحاد أيام 21 ، 22 و 23 سبتمبر 1956 وأعيد انتخاب "أحمد بن صالح" أمينا عاما إلا أن هذا المؤتمر انعقد في أجواء مشحونة حيث برزت خلافات خطيرة بين شقّ "أحمد بن صالح" وشقّ "لحبيب عاشور" الذي كاد يصل إلى العنف المادي. ويرجع سبب الخلاف لمسألة زعامة وقيادة الاتحاد بين الرجلين القياديين ونظرا لما آلت إليه نتيجة انتخاب أعضاء الاتحاد لمصلحة "أحمد بن صالح" قرر "لحبيب عاشور" رفقة بعض مؤيديه من الأعضاء بالاتحاد الانسحاب من

عضوية الهيئة الإدارية ، وسارع إلى تأسيس (الاتحاد التونسي للشغل UTT) في 22 ديسمبر 1956 بعد أن قرّر فرع الاتحاد العام التونسي للشغل في صفاقس الانسلاخ عن الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) والانضمام إلى الاتحاد التونسي للشغل (UTT) . وقد لاقى هذا التحول دعم الدولة ومؤسساتها خاصة وأن وزارة الاقتصاد التي يرأسها "الهادي نويرة " قد جعلت الدولة توفّر لهذا الاتحاد (UTT) مقرّات خاصة3 .

في هذه الظروف أعلن الرئيس "لحبيب بورقيبة" في غياب "أحمد بن صالح" ـ الذي كان في المغرب في مهمة نقابية ـ أنّ هذا الأخير لم يعد قادرا على قيادة الاتحاد وكان موقف الرئيس "الحبيب بورقيبة " معاديا لـ " أحمد بن صالح " من جراء التقرير الاقتصادي الذي قدّمه للمؤتمر السادس والذي وصفه الحزب بأنه سابق لأوانه ، إضافة إلى مسألة الانخراط العضوي في الحزب الذي تضمّنته اللائحة السياسية للمؤتمر والتي تهدف (هذه المسألة) إلى الحيلولة دون هيمنة بعض الأطراف على الحزب واستعماله كآلة ضد الاتحاد، لكن " الحبيب بورقيبة " رفض هذا الطلب رفضا قطعيا واعتبره محاولة لفرض آراء الاتحاد في صلب الحزب بأغلبية الأصوات لتمرير القرارات التي تخدم مصلحة العمال فقط بينما كان الغرض هو منع الاحتواء . وعليه تمّ عزل "أحمد بن صالح" الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل وتنصيب "أحمد التيلي" ـ الذي كان يشغل منصب الأمين العام المساعد ـ خلفا له في مؤتمر استثنائي بتاريخ 22 سبتمبر 41957 ، ولكن الاتحاد العام التونسي للشغل تصدّى هذه المحاولة الانشقاقية بعدم اعتراف النقابات المغاربية والدولية بالتشكيلة النقابية الجديدة5 .

لقد جعل " أحمد التليلي" الاتحاد العام التونسي للشغل هيكلا من هياكل الحزب وأصبح عضوا في الديوان السياسي للحزب ، لكن التكتلات داخل الاتحاد والحزب الحاكم والصراعات على المناصب إضافة إلى رفض "أحمد التليلي" هيمنة الحزب المطلقة على الاتحاد ورغبته في المحافظة على هامش من حرية التحرك وإيمانه بجدلية الديمقراطية والتنمية كان هذا عاملا ساعد السلطة على ترحيله وإزالته على رأس الاتحاد ، وذلك في المؤتمر التاسع الذي عقد في مارس 1963 ونصّب مكانه "لحبيب عاشور" الذي لم يطل بقاؤه فأقالته السلطة بدوره وزجّت به في السجن قبل أن يكمل مدة النيابة لرفضه هو الآخر تحويل المنظمات النقابية والمهنية إلى خلايا تابعة للحزب الحاكم ، فضلا على ظهور بوادر الأزمة الأولى بين الحكومة والاتحاد سنة 1965 وتصدع التحالف بسبب الخلافات العميقة للاتحاد مع الحكومة نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي إثر القرار الذي اتخذته الحكومة بالتخفيض في قيمة الدينار التونسي ، الأمر الذي أثّر على

القدرة الشرائية للعمال بسبب انخفاض الأجور وتدنّيها ناهيك على أن اتخاذ هذا القرار من قبل الحكومة كان بدون استشارة الاتحاد (الشريك) الذي كان يستشار من خلال لجان اقتصادية واجتماعية في الأسعار والمخططات وغيرها .

ولإنقاذ الوضع طالب الاتحاد ببعض التعويضات المالية على مستوى الأجور في شكل منح أو غيرها للحد من تدهور القدرة الشرائية للطبقات الضعيفة من المواطنين ، فأثار هذا الموقف سخط الرئيس "الحبيب بورقيبة" والحكومة6 ، فكان المؤتمر العاشر في 31 تموز / جويلية 1965 الذي أوصل "البشير بلاغة" ـ وهو موالي للحبيب بورقيبة ـ إلى الأمانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل7.

2. تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية في استقلالية الاتحاد عن النظام السياسي:

لقد شهد عام 1970 تغيّرا في المشهد السياسي والنقابي للجمهورية التونسية الوليدة فقد عقد مؤتمر استثنائي في 29 ماي 1970 الذي تمّ فيه تنصيب "لحبيب عاشور" على رأس الأمانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل خلفا "للبشير بلاغة" المحسوب على "الحبيب بورقيبة" ، وعلى مستوى الحكومة تمّ تعيين "الهادي نويرة" وزيرا أولا بتاريخ 06 نوفمبر 1970 . إن هذين الحدثين كان لهما بالغ الأثر على المشهد السياسي في تونس وعلى علاقة الاتحاد بالنظام الذي عرف تشنجات وصدامات وصلت حتى العنف الدموي كما سيتم تبيانه لاحقا .

إن تعيين "الهادي نويرة" في هذا المنصب أتى تعبيرا عن خيار اقتصادي جديد طالما عرف به في الأوساط السياسية والاقتصادية فهو من أنصار التوجه الليبرالي ، لذا انتهجت حكومة "الهادي نويرة" سياسة الانفتاح الاقتصادي مع رفض أيّ انفتاح سياسي بالمقابل فسنّت عدة قوانين شجعت بها المستثمرين الأجانب ومن أبرزها قانون 81972 ؛ وعليه ازدهرت الحياة الاقتصادية بسبب المواسم الزراعية الجيدة وتوسّع نمو الاستثمار إلى جانب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ومن أهمها زيادة شبكة المصارف المائية وتحسين القطاع السياحي الذي غدا ركنا مهما من أركان الاقتصاد التونسي الذي عرف توسّعا هائلا ، ومع ذلك فقد ازداد عدد الإضرابات وخاصة من العناصر الشابة التي أفرزها النظام التعليمي الجديد (ما بعد الاستقلال) حيث بلغت تلك الإضرابات سنة 1972 إلى 150 إضرابا تمحورت حول رفع الحد الأدنى للأجور وسنّ قوانين تضمن تحسين الضمانات الاجتماعية وكذا كفّ التسلط البيروقراطي الحزبي9 .

ولقد أدت الهيمنة المطلقة التي فرضتها الحكومة التونسية على الاتحاد إلى دمجه في بناء الوحدة الوطنية ثم دمجه في اللعبة السياسية وجعله معنيا بتناقضات النظام السياسي والحزب الحاكم، وهكذا صار الصراع من أجل خلافة "الحبيب بورقيبة" مجالا لنشاط قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة "لحبيب عاشور" الذي ساند الاتجاه المعارض "الحبيب لبورقيبة" في الحزب الاشتراكي الدستوري10 المنادي بديمقراطية الحياة السياسية بزعامة "أحمد المستيري" زعيم المجموعة الليبرالية، وهذا ما جعل "الحبيب بورقيبة" يقوم بفصل "أحمد المستيري" من الحزب ، وقام بالتضييق على الاتحاد العام التونسي للشغل واستبعاد " لحبيب عاشور" وسجنه ـ كما أشرنا ـ بسبب تنامي قوة الحركة النقابية التونسية.

ففي عقد السبعينات من القرن العشرين صار الاتحاد فضاءا يضم أهم قوى المعارضة والتجديد وقد تزامن ذلك مع التغيرات الجوهرية التي شهدتها الفئة العاملة الشابة، فبينما كان عدد المنتمين إلى الاتحاد العام التونسي للشغل لا يتجاوز 70 ألف عامل عام 1970 بلغ هذا العدد بعد سبع سنوات 600 ألف عامل11 . وبذلك أصبح الاتحاد العام التونسي للشغل أكبر قوة معارضة منظمة في البلاد خاصة وأن العديد من الشبان المتعلمين والمعارضين للنظام المنحدرين من التيارات الماركسية المحظورة قد تمكّنوا من إعطاء دفع جديد لاتحاد الشغل وتمّ انتخابهم في الهياكل القاعدية والوسطى رغم محاولة القيادة النقابية عرقلتهم وطردهم من العمل النقابي والوشاية بهم لدى السلطات الحاكمة وعدم مساندة بعض الإضرابات إلى غير ذلك12 .

فلم تلبث الأوضاع تهدأ بعد الإضرابات التي عمّت البلاد احتجاجا على التهديد باغتيال الأمين العام للاتحاد "لحبيب عاشور" لتتسبب في أزمة عميقة بين الحكومة وقيادي الاتحاد الذين ينتمون إلى قيادة الحزب الحاكم مما جعل قيادة اتحاد الشغل لا تستطيع أن تتجاهل تماما مطالب ومصالح قواعدها التي تطالبها بالقطيعة مع النظام الأمر الذي دفع بالأمين العام للاتحاد "لحبيب عاشور" لتقديم استقالته من الديوان السياسي التابع للحزب الحاكم تحت ضغط القاعدة النقابية التي جعلت من هذه الاستقالة شرط لمواصلة التعامل معه.

3. تصاعد مواجهات الاتحاد ضد النظام السياسي ومحاولة التدجين:

أدّت تلك الظروف الاقتصادية والاحتقان الاجتماعي إلى اندلاع ما يمكن تسميته بالانتفاضة الشعبية يوم 12 أكتوبر 1977 " بقصر هلال " من قبل عمال الشركة العامة للنسيج الذين ساءهم أن تعمد الإدارة إلى إحراق ما يقدّر بـ 700 ألف متر مربع من الأقمصة عوض بيعها لهم13 ـ هذه الأقمصة

التي تلوّثت بمياه الأمطار نتيجة الإهمال رغم أنها مازالت صالحة والتي كانت تباع بثمن زهيد إلى بعض المعامل المنزلية الصغرى التي تحوّلها بدورها إلى مواد نسيجية ـ ، مما أسفر عن وقوع صدامات مع قوات النظام خلّفت سقوط قتلى وجرحى في صفوف المتظاهرين .

ومع تطور هذه الأحداث الاجتماعية والسياسية وبعد التعبئة الحزبية ضد المركزية النقابية (UGTT) بادرت هذه الأخيرة بجمع الهيئة الإدارية ليوم 22 جانفي 1978 فقررت شنّ إضراب عام إنذاري ليوم 26 جانفي وأصدرت لائحة تحمّل فيها النظام مسؤولية تداعياته ، حيث لم يكن إعلان الإضراب العام اختياريا أو إراديا للنقابيين لكنهم كانوا مضطرين إليه دفاعا عن وجود المنظمة المعرّضة للتصفية ، فالحزب الحاكم والنظام الذي يمثّله أصبح معزولا وفقد كل مصداقيته ليس لدى الفصائل المعارضة فحسب بل لدى الجماهير الشعبية التي وجدت في الاتحاد خير مستجيب لمطالبها الاجتماعية .

وفي يوم الخميس 26 جانفي 1978 انتشر الجيش في كافة أنحاء البلاد وهي ثاني مرة يخرج فيها الجيش للشارع من أجل قمع المتظاهرين بعد أحداث قصر هلال في أكتوبر 1977 وأطلق الجيش النار على المضربين والمتظاهرين ؛ وقد عرفت تونس (خميسا أسودا) فعلا ـ كما سماه النقابيون ـ وإضافة إلى ما لحق الممتلكات الخاصة والعامة التي أتلفت وأحرقت وإلى الخسارة التي أصابت الاقتصاد الوطني فقد سقط ـ حسب تقدير صحيفة " Le Monde " ـ قرابة 420 ضحية بين قتيل وجريح14 . أما القيادات المركزية والجهوية فقد اعتصمت بمقرات الاتحاد ومع ذلك فإن قوى الأمن اقتحمت هذه المقرات منتهكة حرمة المنظمة واقتادت المناضلين النقابيين إلى السجون أين وجدوا فرق التعذيب والإهانة بانتظارهم وتمت محاكمتهم بدواعي الإخلال بالأمن العام .

أصدر رئيس الدولة إعلان حالة الطوارئ على كامل التراب التونسي فمنع الاجتماع على أكثر من ثلاثة أشخاص كما منع التجوال وأمر بإطلاق النار على كل مشبوه فيه لا يمتثل للأمر بالوقوف ولم تكتف السلطات بذلك بل حاولت الالتفاف عل الاتحاد من خلال تنصيب قيادة بديلة فرضتها على الحركة العمالية والنقابية التونسية وذلك في مؤتمر استثنائي سمّي (مؤتمر الوضوح والنزاهة) يومي 24 و 25 فيفري 1978 ، وعيّن "التجاني عبيد" أمينا عاما للاتحاد العام التونسي للشغل .

أصبح الاتحاد العام التونسي للشغل في تلك الفترة أقوى منظمة جماهيرية على الإطلاق لها فروع في كل المدن التونسية ، ولم يكن زعيم الاتحاد المخلوع "الحبيب عاشور" (المسجون) رغم ذلك بعيدا عن التحولات الداخلية التي كانت تحدث في صراعه مع أطراف السلطة الآخرين وتنافسهم على السلطة.

على إثر كل هذه التطورات اقتنعت السلطة الحاكمة بضرورة الانفتاح النسبي على الوضع السياسي والاجتماعي بالبلاد فقامت باستبدال قرار السجن بحق النقابيين بقرار الإقامة الجبرية مؤقتا بالنسبة "للحبيب عاشور" وبعدها أطلق سراحه في 02 أوت 1979 بموجب عفو رئاسي . قامت الحكومة بتغيير الوزير الأول "الهادي نويرة" بتعيين وزير جديد وهو "مُحَمَّد مزالي"* في نيسان / أفريل عام 1980 وقد حاول هذا الأخير انتهاج سياسة الانفتاح مع معارضيه من السياسيين والنقابيين عن طريق الحوار فأطلق سراح النقابيين واعترف باستقلالية الاتحاد15 .

بعد إطلاق سراح أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد في 20 مارس 1980 عادت النقابة العمالية لنشاطها حيث تواجدت على الساحة النقابية للاتحاد تشكيلتان نقابيتان :

أ) تشكيلة منصّبة بقيادة " التجاني عبيد " .

ب) تشكيلة شرعية يشقها تياران : تيار عاشوري متصلّب يرفع شعار استقلالية المنظمة النقابية، وتيار متعاون لا يرى مانعا من التفاعل مع حكومة " مُحَمَّد مزالي " لحل المشاكل العالقة وهو تيار "الطيب البكوش" .

حظي هذا التيار الأخير بموافقة أغلبية أعضاء الهيئة الإدارية على مواصلة التفاوض مع الحزب والحكومة كخطوة أولى بعد أن قدّمت له مطالبها الأساسية وهي :

- ✓ إعلان عفو تشريعي عام على النقابيين .
- ✓ رفع الاستثناء عن " الحبيب عاشور " .
- ✓ إرجاع كل الحقوق المدنية لكل المحكومين (النقابيين) .
- ✓ رفع المضايقات عن العمل النقابي .
- ✓ إطلاق سراح بقية المعتقلين .
- ✓ عودة كل المطرودين منذ 26 جانفي 1978 لسالف عملهم .
- ✓ انعقاد مؤتمر نقابي ديمقراطي يفرز قيادة معترف بها16.

ولم تتردد الحكومة في قبولها ولكن على مراحل فقد نجحت في اختراق القيادة النقابية الشرعية وسحب البساط من " الحبيب عاشور " كما لم تتخلّ الحكومة عن القيادة المنصّبة التي وضعتها عقب أحداث 26 جانفي 1978 والأهم من ذلك أنها لبّت رغبة " الحبيب بورقيبة " في إقصاء "لحبيب عاشور" عن المؤتمر .

وكانت الخطوة الثانية هي تكوين لجنة نقابية وطنية متناصفة بين المكتب التنفيذي الشرعي و المكتب التنفيذي المنصّب تتولى إجراء انتخابات قطاعية تتوّج بمؤتمر هذه اللجنة التي أوكلت رئاستها إلى النقابي " نور الدين حشاد " ـ ابن القيادي المؤسس " فرحات حشاد " ـ . وانعقد هذا المؤتمر ـ كخطوة ثالثة ـ بقفصة يومي 29 ، 30 أفريل 1981 والذي أفرز قيادة جديدة للاتحاد تولى أمانته العامة " الطيب البكوش " بعد فوزه في الانتخابات ، وبموجب قرارات المجلس الوطني للاتحاد المنعقد في 30 نوفمبر 1981 تولى " الحبيب عاشور " رئاسة الاتحاد بعد صدور العفو عليه ورفع الاستثناء عنه في نفس اليوم ، ليصبح للاتحاد رأسان (رئيس وأمين عام) مما ينذر بخطر الانقسام .

لقد كان من تداعيات مؤتمر قفصة استمرار الصراع داخل المركزية النقابية نفسها التي يتنازعها فريقان وكل فريق يريد أن يغيّر موازين القوى لصالحه عبر الاتحادات الجهوية والجامعات والنقابات العامة ، وما زاد الوضع تفاقما داخل بيت الاتحاد هو طرد المكتب التنفيذي سبعة من أعضائه لأنهم نشروا بيانا نددوا فيه بتصرفات " الحبيب عاشور "17. هؤلاء السبعة الذين شكّلوا تنظيما نقابيا موازيا في 19 فيفري 1984 أخذ اسم " الاتحاد الوطني التونسي للشغل UNTT " .

كل هذه العوامل قادت إلى القطيعة بين الحكام والمحكومين خاصة مع القمع الذي مارسته الحكومة التونسية في حمّام من الدم ضد المحتجين حيث جمّدت بعض مقرات الاتحاد وأغلقت الأخرى وتمّ طرد 24 عضوا من أعضاء الاتحاد ووصلت إلى حد أن فرضت على بعضهم تقديم تقارير تدين إخوانهم في الاتحاد . وقد أدت الضربات العنيفة التي تلقاها الاتحاد إلى إضعافه خاصة مع (تغييب) وغياب قيادة تمثّل مصلحة العمال وإخراجه تدريجيا من دائرة الصراع الفعلي حيث قد يصنع التغيير وبخاصة عندما رفضت قيادة الاتحاد بزعامة " الحبيب عاشور "*18 قبول الدخول مع حكومة " محمّد مزالي " في جبهة وطنية لخوض الانتخابات البلدية لسنة 1985 .

وعندما استحال التعايش السلمي بين الحكومة والاتحاد جرّاء الأزمة الاقتصادية الخانقة ناهيك عن الخلافات العميقة حول سياسة زيادة الأجور خاض "مُحَمَّد مزالي" حربا شرسة ضد النقابات فعمل على تصفية قيادة " الحبيب عاشور" والزج به في السجن والحكم عليه مدة سنتين معمّقا بذلك الأزمة بين النقابة والحكومة19 . كما عملت السلطات التونسية على إيقاف جريدة " الشعب " اللسان الناطق للمنظمة الشغيلة في 17 جويلية 1985 واستطاعت السلطة الحاكمة خلال عامي 1985 و 1986 تنصيب قيادة موالية لها ، وقد عملت في ذلك على أربع واجهات لتصفية المنظمة النقابية الشرعية من خلال :

- إبعاد "الحبيب عاشور" عن الساحة النقابية ومنعه من حضور جلسات المكتب التنفيذي حيث تمّ وضعه تحت الإقامة الجبرية في 09 نوفمبر 1985 ليتم سجنه فيما بعد في 30 ديسمبر 1985 وبذلك يقع التخلص منه كمنافس سياسي عن طريق تلفيق التهم .
- محاولة الضغط على أعضاء المكتب التنفيذي واستمالتهم للتخلص من " الحبيب عاشور" ونزع الشرعية عنه وعزله وهذا ما حصل عندما تمّ تعيين السيد "صادق علوش" كأمين عام بالنيابة .
- تعزيز دور "الشرفاء"20 كقوة نقابية بديلة تتأهب للسيطرة على الاتحاد ومسايرة الحكومة في مشاريعها الاقتصادية .
- الاحتفاظ بالاتحاد الوطني كحجة على سلوك "الحبيب عاشور" (الاستبدادي) لبسط نفوذه على المنظمة الشغيلة وإقصاء كل المعارضين له21 ؛ أي تدعيم التنظيم النقابي الوليد "الاتحاد الوطني التونسي للشغل " المنشق عن الاتحاد العام التونسي للشغل .

وبذلك تمكّن النظام من تفتيت المنظمة النقابية إلى ثلاث تشكيلات متنافرة التي تمكّنت إلى التوحّد من جديد في المؤتمر الاستثنائي الذي انعقد في 20 جانفي 1987 ليتمّ تعيين السيد "عبد العزيز بوراوي" أمينا عاما للاتحاد العام التونسي للشغل . بعد صراعات الاتحاد العام التونسي للشغل خلال عقد السبعينات مع نظام الرئيس التونسي " لحبيب بورقيبة" التي أفضت إلى الإضراب يوم 26 يناير / كانون الثاني 1978 أو ما سمّي آنذاك " الخميس الأسود " في تونس الذي سقط فيه مئات القتلى وانتهى بسجن القيادي العمالي "لحبيب عاشور" ونقابيين آخرين ، شهدت الثمانينات صراعات داخل النقابة بين خط "لحبيب عاشور" وكتلة النقابيين اليساريين المتمركز أساسا في قطاعي

التعليم الثانوي والبريد بالتزامن مع تواصل محاصرة نظام الحكم للمنظمة من خلال الحث عل الانشقاق عنها وإضعاف دور "لحبيب عاشور".

ثانيا: علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بنظام "زين العابدين بن علي" (مرحلة الانحسار)

1. الوضع السياسي العام في تونس:

كانت تونس في الأيام الأخيرة من حكم الرئيس "لحبيب بورقيبة" تعيش في وضع استثنائي بدا مؤقتا ومفتوحا على مخاطر وشيكة، كانت الدراسة شبه متوقفة نتيجة الإضرابات المتكررة التي شلت الجامعات التي تحولت إلى ساحة صراع شرس بين النظام وحركة الاتجاه الإسلامي المعارضة التي كانت رموزها القيادية ـ ومن بينها زعاماتها الطلابية ـ محتجزة في السجون ولم تكن آفاق التغيير جلية للعيان . فالرئيس " لحبيب بورقيبة " لم يعد قادرا على ممارسة الحكم وقد أقعده المرض والشيخوخة وقد غيّر حاشيته وأقال وزراءه فأصبح معزولا في قصره ، فالوجوه السياسية البارزة التي بنت تونس الحديثة وشاركت (الزعيم) أمجاد المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي ابتعدت أو أبعدت وآخرها رئيس الحكومة "الهادي نويرة" الذي كان " لحبيب بورقيبة " يحضّره لخلافته قبل أن يشلّه المرض ويقصيه عن دائرة الضوء والقرار22 . كما قام بإقالة "مُحَمَّد مزالي" الذي خلف " الهادي نويرة " في رئاسة الحكومة وبذلك تقلّص محيط "لحبيب بورقيبة" إلى ثلاثة أشخاص ؛ بنت أخته "سعيدة ساسي" التي تتكفل برعايته الصحية، ومستشاره "مُحَمَّد الصيّاح" الذي اختص بمتابعة سيرة "لحبيب بورقيبة" في أدق تفصيلاتها الشخصية، وسكرتيره "محمود بلحسن"23 .

لقد كان تعيين الجنرال "زين العابدين بن علي" على رأس الحكومة مفاجئا ، إذ لم يكن الرجل ينتمي إلى الطبقة السياسية بأي معنى من المعاني وإنما وصل إلى دائرة الضوء (الساحة السياسية) في غفلة من الرئيس "لحبيب بورقيبة" الذي عرف بحذره الشديد من المؤسسة العسكرية التي أبعدها دوما عن مراكز القرار ورأى فيها الخطر الحقيقي الذي يتوعّد نظامه . اختير " زين العابدين بن علي " وزيرا أوّلا خلفا للاقتصادي " رشيد صفر" الذي قضى أياما قليلة في السلطة ، حيث كان محيط "لحبيب بورقيبة" يبحث أوانها عن رجل صارم قوي يواجه الحركة الإسلامية التي أصبحت قوة سياسية متجذّرة ومتمكنة شعبيا فتمّ اللجوء إلى مدير الأمن السابق الذي عيّن قبل فترة قصيرا وزيرا للداخلية . والجنرال "زين العابدين بن علي" الذي لم يكن معروفا سوى في الكواليس الأمنية التونسية تمكّن من التدرّج وبشكل سريع في المنظومة الأمنية

التونسية حتى أصبح أحد أقرب المقرّبين إلى " لحبيب بورقيبة " الذي عيّنه في أكثر المناصب حساسية وخطورة24 .

وفي السابع من نوفمبر 1987 قام رئيس الوزراء الجنرال "زين العابدين بن علي" بانقلاب أبيض أو ثورة هادئة على "الحبيب بورقيبة" وعزله من منصبه وذلك بعد أن استند على تقرير طبي لأشهر الأطباء في تونس لإثبات عدم قدرة "لحبيب بورقيبة" على تسيير البلاد ، فكان أن ولّي بذلك مقاليد الحكم في البلاد طبقا للدستور التونسي ليصبح الرئيس الثاني للجمهورية التونسية منذ استقلالها عام 251956 . وقد وصل "زين العابدين بن علي" إلى الحكم في تونس في خضم ظروف محلية وإقليمية ودولية اتسمت بكثير من الاضطراب والتعقيدات ؛ وجاء استيلاء " زين العابدين بن علي" على الحكم في تونس كردّ فعل على الإفلاس الذي منيت به سياسة " لحبيب بورقيبة " والذي أوصل تونس إلى ذروة السقوط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي26 .

2. مكانة ودور الاتحاد العام التونسي للشغل في ظل نظام " زين العابدين بن علي"

أما عن الاتحاد العام التونسي للشغل وبعد المسار الجديد الذي سلكته البلاد عقب السابع من نوفمبر 1987 ، انعقد مؤتمر استثنائي للاتحاد في مدينة سوسة سنة 1989 وضعت قيادة جديدة على رأسها "إسماعيل السحباني" الذي أعيد انتخابه سنتي 1993 و1999 لكنه انتهى سنة 2000 بالسجن ، حيث وجّهت له تهم بالفساد وسرقة أموال الاتحاد ونهبها ، وقد عوّضه على رأس الاتحاد في 21 سبتمبر 2000 "عبد السلام جرّاد" الذي أعيد انتخابه في المؤتمر المنعقد في جربة سنة 2002 كما انتخب مرة أخرى سنة 2006 27 ، ومع هذه التغييرات التي عرفها المشهد السياسي التونسي والتغيرات التي عرفها الاتحاد العام التونسي للشغل ، جعلت هذا الأخير يغيّر اتجاهه ونظرته في إعادة بناء مفهوم الدولة الوطنية التي قام عليها أساس الدولة من جهة وحصر العمل النقابي في الجانب المطلبي الذي لا يخرج عن إطار حدود الإمكانات الوطنية المتاحة .

أما على الساحة العالمية فسقوط الاتحاد السوفييتي عام 1991 كان عاملا هاما في حصر العمل النقابي في الجانب المطلبي من طرف القادة النقابيين الجدد والسلطة فأصبح العمل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي في ظروف عولمة تفرض على البلدان السائرة في طريق النمو وتكاتف قوة العمل مع رأس المال لبلوغ أهداف يفرضها واقع السوق العالمي28 .

تميزت هذه الفترة في عمومها بتراجع العمل النقابي في ظل العولمة والاتجاه الجارف نحو الخوصصة، ويتفق الدارسون للشأن النقابي التونسي أن المنظمة النقابية (الاتحاد العام التونسي للشغل) طوال هذه السنوات فقدت حيويتها وتأثيرها على جميع المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد29 ، خصوصا مع عمل السلطة الجديدة على قمع النقابيين والتدخل السافر في شؤون الاتحاد من خلال تأييد النقابيين الجدد من الجيل الجديد وكذا تغذية الصراع الداخلي للاتحاد بين النقابيين التقليديين واليساريين الجدد بقيادة "علي رمضان" ضد أنصار " إسماعيل السحباني" الأمين العام للاتحاد .

ومع كل هذا الركود وهذه الصراعات لم يجد الاتحاد بدّا من الرضوخ والإذعان وحصر العمل النقابي في الجانب المطلبي ، وحتى هذا الجانب عرف انحسارا شديدا حيث كان جلّ ما يتم تحقيقيه من مكاسب اجتماعية واقتصادية لصالح الفئة الشغيلة كان بتنازل من السلطة الحاكمة بغرض تحقيق أغراض سياسية والمحافظة على السلم الاجتماعي خاصة أوقات الحملات الدعائية الانتخابية فلم يكن الاتحاد العام التونسي للشغل شريكا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا كما كانت عليه الحال ـ على الأقل ـ في فترات معينة من حكم " لحبيب بورقيبة"، الأمر الذي أفقد الاتحاد هيبته ومكانته محليا ودوليا وفقدت هذه المنظمة النقابية مواقعها في الحركة العمالية العالمية30.

ورغم ذلك يمكن الحديث عن مواقف سياسية واجتماعية واجه بها الاتحاد السلطة الحاكمة على الصعيدين السياسي والاجتماعي الاقتصادي . أمّا سياسيا فقد أيّد الاتحاد سنة 2004 ترشّح الرئيس "زين العابدين بن علي" للانتخابات الرئاسية إلا أنه وقف ضد الزيارة التي كان يزمع القيام بها إلى تونس "أرييل شارون" ـ رئيس وزراء إسرائيل ـ بمناسبة القمة العالمية لمجتمع المعلومات في نوفمبر 2005 ، كما تجدر الإشارة هنا وبمناسبة قرب انعقاد هذه القمة بتونس شكّلت المعارضة سنة 2005 هيئة 18 أكتوبر31 التي طالبت بإصلاحات جذرية للنظام.

أما اجتماعيا واقتصاديا أدت زيادة معدلات البطالة بشكل عام إلى توليد حركات احتجاجية قادها الاتحاد كان من أبرزها احتجاجات منطقة الرديّف في عام 2008 واحتجاجات منطقة بن قردان في عام 2010 ، وقد انطلقت احتجاجات الرديّف أو الحوض المنجمي في إثر إعلان نتائج مسابقة توظيف " شركة فوسفات قفصة " بسبب قلة عدد الناجحين مقارنة بما كان منتظرا وطغيان المحسوبية في اختيار الناجحين ووجود نسبة منهم من أبناء المناطق الأخرى بينما لم يتم استيعاب أبناء المنطقة المتقدمين إلى

المسابقة وانتقلت شرارة الغضب إلى مدينتي أم العرائس والمظيلّة واتسع نطاق الاحتجاجات لتشمل قفصة . وفي هذه الحالة أيضا اختلطت النقمة على الفقر بالنقمة على الفساد والمحسوبية في الدولة لتشكّل مادة مشتعلة تسعّر نار الغضب فكان إعلان نتائج توظيف شركة فوسفات قفصة الشرارة المندلعة من تراكمات.

واستمرت انتفاضة الحوض المنجمي ما يقرب من خمسة أشهر بين تظاهر واعتصام وإضراب تجاهلت فيه السلطات مطالب المحتجين وعملت على قمعها بطريق العنف وزجت بعشرات المواطنين والنقابيين في السجن . وقد أوضح خيار القمع عجز السلطة عن تلبية مطالب المحتجين وانكشف تواطؤ البيروقراطية المركزية للاتحاد العام التونسي للشغل مع النظام الحاكم في الدولة في حينه ، إذ سهّلت هذه البيروقراطية موضوعيا للسلطة عملية قمع الانتفاضة بأن جرّدت العناصر النقابية الفاعلة في قيادة الاحتجاجات من صفتهم النقابية ومنعت كل مبادرة نقابية لمساندة الانتفاضة في فروع الاتحاد الأخرى32.

وفي يونيو 2008 ألقي القبض على "عدنان الحاجي" الأمين العام لفرع الاتحاد العام التونسي للشغل في الرديّف ووجّهت إليه مع 37 آخرين ـ ممن اتهمتهم السلطات بقيادة التظاهرات ـ تهم إنشاء عصابة إجرامية والانتماء إلى جماعة تهدف إلى تخريب الممتلكات وتهم أخرى ومثلوا أمام المحكمة . وقد شكّلت انتفاضة الحوض المنجمي حدثا مفصليا في تاريخ العمل النقابي في زمن الرئيس "زين العابدين بن علي" باعتبارها أول انتفاضة احتجاجية انتشرت واتسع مداها ورفعت مطالب سياسية منذ انتفاضة الخبز سنة 1984 التي مهّدت له الوصول إلى الحكم عمليّا وذلك بتعيينه مسؤولا أمنيا ، كما شكّلت انتفاضة الحوض المنجمي مقدمة لسلسلة من الاحتجاجات التي قادت إلى الثورة الأخيرة وكان النظام قد انتهى عمره في الواقع ، ولم يتمكّن من طرح بديل من داخله فهذه المرة لم يكن الحدث مجرد أعمال احتجاج أو حتى عصيان أو تمرّدا بل كان ثورة33.

خاتمة:

لعب الاتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه سنة 1946 على يد زعيمه " فرحات حشاد" دورا محوريا في المقاومة التونسية ضد المستعمر الفرنسي وكان أحد الفواعل الأساسية في الحركة الوطنية التونسية التي ناضلت من أجل الدفاع عن حقوق العمال التونسيين المهنية والاجتماعية ومن أجل استقلال تونس، ودفعت في سبيل ذلك ثمنا باهضا تمثل في اغتيال قوات الاحتلال لرمز الاتحاد ومؤسسه "فرحات

حشاد" سنة 1952 في محاولة من المستعمر للقضاء على الاتحاد وما يمثله من قوة عدائية ومناهضة لسياساته في تونس .

قدّم الاتحاد العام التونسي للشغل UGTT نفسه قوة وأحد أكثر الفواعل نشاطا واستقطابا للمناضلين والمنخرطين في صفوف العمال التونسيين مما جعله يتقاسم السلطة في تونس مع الحزب الحر الدستوري الجديد بزعامة "لحبيب بورقيبة"، ومما زاد في تعاظم شعبيته انتشاره الواسع وتزايد عدد المنخرطين في صفوفه عبر ربوع الجهات في تونس وحسن تنظيم هياكله، ناهيك عن قدرة قادته على التفاوض مع السلطة الحاكمة لتحقيق مطالب العمال المهنية والاجتماعية، هذه القوة وهذا التمثيل الشعبي جعل من الاتحاد يتجاوز دوره بصفته شريكا اجتماعيا واقتصاديا بل تعداه إلى أن يصبح شريكا سياسيا مما انعكس على علاقته بالنظام السياسي القائم، هذا الأخير الذي حاول التدخل في تسيير المنظمة النقابية وفرض عناصر موالية له على رأس هياكل الاتحاد في محاولة منه لاحتوائه والهيمنة عليه . حيث ومع وصول " زين العابدين بن علي" إلى سدة الحكم تمكّن من كبح جماح الاتحاد والهيمنة عليه فعليا من خلال جملة الإجراءات التي اتخذها النظام السياسي من أجل تدجين الاتحاد وجعله يتماشى مع مختلف السياسيات العامة التي تقرها السلطة السياسية، مما أدى إلى تراجع دور الاتحاد إلى الجانب المطلبي دون الجوانب السياسية وهو ما أكدته مواقف الاتحاد في تزكية ترشح "زين العابدين بن علي" في كافة الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية المتعاقبة، حيث لم يذكر للاتحاد أي دور فعال أو مناهض لسياسيات الحكومة خلال فترة حكم "بن علي" عدا ما حدث في انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة سنة 2008 التي استمرت ما يقرب من خمسة أشهر بين تظاهر واعتصام وإضراب تجاهلت فيه السلطات مطالب المحتجين وعملت على قمعها بطريق العنف وزجت بعشرات المواطنين والنقابيين في السجن.

اقتراحات ذات صلة بموضوع البحث:

- ضرورة اعتماد اي نظام سياسي على أهم فواعل المجتمع المدني التي من شأنها تقديم خدمات مجتمعية مرافقة.
- حسن التنظيم والهيكلة واعتماد الشفافية في تسيير التنظيم من أهم عوامل نجاح المجتمع المدني.
- مرافقة مكونات المجتمع المدني من خلال التكوين وتقديم الدعم اللوجستيكي من شأنه خلق نوع من التحفيز لتحقيق التنمية المستدامة.

التهميش:

[1] نقلا عن موقع .www.ahewar.org/debat/show_art.osp?aid=82353 . شوهد بتاريخ 2015/07/14 .

[2] سعد توفيق عزيز البزاز ، الاتحاد العام التونسي للشغل بين عامي 1970_1987 ، مجلة التربية والعلم ، المجلد 19 ، العدد 4 ، (2012) ، ص 85 .

[3] المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

[4] انعقد هذا المؤتمر السابع تحت شعار (**الوحدة**) بعد الانقسام الذي شهده الاتحاد سنة 1956 ، حيث اتحدت النقابتين (UGTT وUTT) من جديد تحت مظلة الاتحاد العام التونسي للشغل .

[5] سالم لبيض ، الهوية الإسلام العروبة التونسة ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009) ، ص ص 15 ، 16 .

[6] عبد العزيز بوراوي ، تقديم وتحقيق عبد الجليل بن عباس و مُحَمَّد الزواري ، نضالات نقابية : زوابع وانفراجات 1943- 1988 ط1 (صفاقس ، مطبعة التسفير الفني ، 2013) ، ص 193 .

[7] سعد البزاز ، ص 86 .

[8] سالم الحداد، الحركة النقابية في تونس بين الاستقلالية والتبعية 3 : الاتحاد العام التونسي للشغل ونظام بورقيبة بين الوئام والصدام ، ط1 (تونس: أرتيبو للطباعة ، 2010) ، ص 28 .

[9] جورجيت عطية إبراهيم ، حركة النقابات التونسية عبر التاريخ الوطني ، مجلة دراسات عربية ، العدد 16 ، السنة 8 (1980) ، ص ص 58 ، 60 .

[10] غيّر الحزب الدستوري الجديد اسمه إلى الحزب الاشتراكي الدستوري في أكتوبر 1964 بعد تبنّي البلاد للاشتراكية في 1962/03/23 .

[11] سعد البزاز ، ص 87 .

[12] نقلا عن موقع .www.ahewar.org/debat/show_art.asp?aid=82353 . شوهد بتاريخ 2015/07/14 على الساعة 20:10 .

[13] سالم الحداد ، ص 100 .

[14] المرجع نفسه ، ص 135 .

[15] اعلية علاني ، الحركات الإسلامية في الوطن العربي : دراسة مقارنة بالحالة التونسية ، (القاهرة ، دار مصر المحروسة ، 2008) ، ص 136 .

[16] سالم الحداد ، ص 224 ، 225 .

[17] الأعضاء السبعة الذين تمّ طردهم من الاتحاد هم : (عبد العزيز بوراوي ، خير الدين الصالحي ، عبد الرزاق غربال ، مصطفى الغربي، الناجي الشعري ، الصادق بسباس و عبد الحميد بلعيد) . أنظر : سالم الحداد ، المرجع السابق ص ص 236 ، 237 .

[18] عاد "لحبيب عاشور " لتولي الأمانة العامة للاتحاد في المؤتمر 16 للاتحاد الذي انعقد في ديسمبر 1984 والذي وحّد القيادة النقابية في الأمانة العامة فقط .

[19] توفيق المديني ، الدولة البوليسية في تونس المعاصرة ، (بيروت ، المركز العربي الجديد للطباعة والنشر ، 2001) ، ص 36 .

[20] انقسم الاتحاد العام التونسي للشغل خلال هذه الصراعات إلى ثلاث أطراف وهي : (الشرفاء) بقيادة "إسماعيل الآجري" والشرفاء مصطلح استحدثه " مزالي " وأطلقه على العناصر النقابية الدستورية والميليشيات الحزبية التي شكّلها الحزب وأوعز لهم افتكاك مقرات المنظمة الشغيلة ، و (الاتحاد الوطني للشغل) بقيادة "عبد العزيز بوراوي" ، والفريق الثالث (مناضلو الاتحاد) الموالين "للحبيب عاشور" .

[21] سالم الحداد ، ص 288 .

[22] السيد ولد أباه ، الثورات العربية المجيدة المسار والمصير : يوميات من مشهد متواصل ، ط1 (بيروت ، جداول للنشر والتوزيع ، نوفمبر 2011) ، ص 12.

[23] المرجع نفسه ، ص 13 .

[24] يحي أبو زكريا ، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي ، من موقع www.nashiri.net ، نشر الكترونيا في يوليو 2003 ، شوهد في 22-07-2014 ، ص 41 .

[25] راغب السرجاني ، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011 ، ط1 (القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة ، 2011) ، ص ص 52 ، 53 .

[26] يحي أبو زكريا ، ص 41 .

[27] علي عجيل منهل ، الاتحاد العام التونسي للشغل: دوره في تاريخ تونس الحديث ، مقال مأخوذ من موقع http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=242318&t=3. شوهد بتاريخ : 2016/01/01.

[28] سعد البزاز ، ص 93 .

[29] Najet MIZOUNI , l'UGTT ,moteur de la révolution tunisienne , édition Kimé Tumultes , 2012 , p 83 . http://www.cairn.info, n°38-39,page71htm. 2014/09/22

[30] Najet MIZOUNI , p 84 .

[31] وهي نخبة من المجتمع المدني والسياسي تتكون من ثمانية أشخاص (على غرار الصحفي " توفيق بن بريك " والمحامية والناشطة الحقوقية "راضية نصراوي ") قامت بتاريخ 18 أكتوبر 2005 بإضراب عن الطعام طيلة شهر قبل انعقاد القمة العالمية للمعلوماتية في تونس تطالب النظام بسنّ عفو عام ، تحرير قطاع الإعلام ، السماح بالعمل النقابي والسياسي ... ، وللفت الرأي العام العالمي بالأوضاع التي تميز الساحة السياسية والاجتماعية في تونس .

[32] عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة : بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها ، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، يناير 2012) ، ص ص 121 ، 122 .

[33] المرجع نفسه ، ص ص 123 ، 124 .